فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار انه لا يفلح الظالمون

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
E-mail: bahrain@compuserve.com, **web site**: www.vob.org

العدد ٢٣٣، يونيو ٢٠٠٢- ربيع الآول /ربيع الثاني ١٤٢٣ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

نحو موقف شعبي يرفض الاستبداد ويفشل مشروع الابادة الثقافية

أثبتت تجربة الانتخابات البلدية هشاشة الثقة بين المواطنين والحكم، وبدا ذلك واضحا في عدد من الجوانب: فبرغم دعوة بعض الاطراف السياسية والدينية للمشاركة في التصويت، فقد امتنع نصف المؤهلين عن التصويت مسجّلين بذلك اعتراضا قويا ضد اجراءات الحكم غير الدستورية. وحفلت المحاضرات والخطب والبيانات التي صدرت في الاسابيع الاخيرة بروح التشكيك في نوايا الحكم وتصرفاته. ولاحظ المواطنون بوضوح كيف يسعى الحكم الى تلفيق الحقائق وتزوير الواقع عبر توزيع الدوائر الانتخابية بشكل ظالم لا يعكس رغبة حقيقية من الحكم في ادارة البلاد بروح ديمقراطية عادلة.
اليوم وقد انتهى فصل آخر من فصول المسرحية الحكومية المتعددة الفصول والمشاهد والممثلين، اصبح المواطنون على موعد أهم وأخطر مع انتخابات اكتوبر. وفي ضوء تطورات الشهور الاربعة الاخيرة يمكن القول ان ثقة الشعب في الحاكم قد انتهت تماما، وتحول المشهد الذي ساد البلاد خلال عام التخدير متميزا بالمديح والاطراء لمشروعه «الاصلاحي» الى مشهد فيه الكثير من الوجوم والتشاؤم، فقد أدى انقلاب الحاكم على الدستور الشرعي وتنكره للوعود التي قطعها على نفسه ومخالفته نصوص الميثاق في ما يتعلق بصلاحيات مجلس الشورى الى حالة احباط عامة وشعور بالعودة ليس الى النقطة التي توقفت عندها التجربة البرلمانية في ١٩٧٥ بل الى ما قبل الانسحاب البريطاني من الخليج في ١٩٧١. فاذا كان الحاكم السابق ورئيس الوزراء قد علقا العمل ببعض مواد الدستور فقد عمد الحاكم الحالي الى الغاء الدستور جملة وتفصيلا، وفرض مكانه دستورا جديدا وضعه النظام بدون الرجوع الى المواطنين، ورفض مطالبهم باعادة النظر في مواده وبنوده، كما رفض اي طلب تقدموا به، واصبحت ديمقراطيته على غرار: «قولوا ما شئتم وأفعل ما شئت». وبالتالي فقد انتهت مقولة التحول الديمقراطي، وان البحرين اصبحت «مملكة دستورية». اذ فشل الحكم في اثبات وجود مملكة واحدة في العالم على غرار المملكة التي يتشدق بها خصوصا مع تسلم افراد العائلة الحاكمة اهم الحقائب الوزارية، ومضايقتهم المواطنين في التجارة والمناصب الحكومية والادارية. وهذه «المملكة الدستورية هي الوحيدة التي تفرض فيها القوانين من الحكم بدون اي نقاش او مشورة. كما انها النظام الوحيد الذي يدير البلاد بقرارات تصدر من الاعلى وتسري بقوة القانون بدون ان يسمح لاحد بالاعتراض. وهي «المملكة الدستورية» التي تصادر فيها حرية التعبير في وسائل الاعلام الرسمية وتغلق فيها مواقع الانترنت التي لا تعجب الحكم. هذه حقائق يعرفها الجميع وتعكس مدى اصرار الحكم على الاستمرار في سياسة التشويش والتضليل وفق نمط جديد من التعامل. هذا النمط الجديد لا يكتفي بتجميد الدستور الشرعي بل يلغي ذلك الدستور تماما، ولا يقبل بشعب البحرين في تركيبته السكانية التاريخية، بل يعمل بلا هوادة لتغييرها باستقدام آلاف الاجانب وتوطينهم وتجنيسهم. وهناك الآن مستوطنات كثيرة في جنوب البلاد لهؤلاء الاجانب الذين يستعملون لاهداف غير شريفة. يضاف الى هؤلاء اعداد مضاعفة من الاجانب الذين تم تجنيسهم وبقوا في بلدانهم، ولا يستخدمون الا عند الحاجة. ولذلك ألغى النظام من الدستور الجديد غير الشرعي المادة التي تمنع ازدواجية الجنسية، فأصبح بالامكان منح الجنسية البحرينية للسعوديين واليمنيين والسوريين والباكستانيين وغيرهم مع احتفاظهم بجنسياتهم الاصلية.
في هذا الواقع المزري يسعى الحكم لاعادة صياغة الذهنية الشعبية لتقبل المكرمات الملكية بدلا من الحقوق، وليتم توزيع المواقع والمناصب عبر التعيينات المباشرة، او عبر الانتخاب لوظائف حكومية لا تتوفر فيها القدرة على اتخاذ موقف لا يريده الحكم. ولكي يتم تمرير مشروع التغيير السكاني يبالغ الحكم في رواتب من يقبل بالالتحاق بالمجالس الصورية لتصبح القضية سباقا لحصول الوظائف التي يحصل الفائزون بها رواتب عالية ومصروفات مغرية. فالمجالس البلدية لا تتمتع بصلاحيات تذكر وقراراتها تخضع لموافقة وزير البلديات ومن فوقه مجلس الوزراء. والمجلس النيابي لا يختلف كثيرا عن مجلس الشورى الذي عينه الحاكم للالتفاف على المطالب الشعبية العادلة، ولا يستطيع اجراء اي تغيير الا بموافقة الحكومة. فما هو متاح للشعب هو مجلس شورى ينتخب نصف اعضائه، وليس برلمانا حرا يمارس التشريع بحرية بعيدا عن تأثيرات السلطة التنفيذية. لقد أمسك الحاكم بكل السلطات بيديه وتظاهر بالديمقراطية في الوقت الذي يعكس الدستور غير الشرعي حالة استبداد مطلقة تجعل الحاكم قادرا على فعل ما يريد. فقد صاغ دستوره الجديد بالشكل الذي يتيح له ذلك، بحيث اصبح الاستبداد مقننا بشكل لا مثيل له.
تعيش البلاد اليوم على مفترق طرق صعب. فالحاكم يبتز المواطنين بشكل سافر بعد ان أجرى تغييرات جوهرية لم يجرأ عمه او والده على القيام بها من قبل. وفي الوقت نفسه يمارس ذلك بهدوء بعيدا عن سياسات عمه التي تميزت بالقمع والدموية. فقد أدرك خبراؤه عدم جدوى تلك الاساليب التي لا تؤدي الا الى المزيد من الشجب الدولي واثارة الرأي العام ضده. بينما الاسلوب الجديد يوفر له كل ما يريد ويبدو اكثر ديمقراطية من سلفه. امام هذا الواقع اصبح على الشعب اختيار طريق المستقبل: فاما القبول بهذا الوضع الذي يعيش المواطن فيه عبدا مملوكا ينتظر مكرمات الملك ويلتزم الصمت او يبقى خارج اللعبة فيخسر كل شيء. اننا نتوجه للمواطنين مؤكدين لهم عدم جدوى مسايرة الحاكم الذي ألغى دستور البلاد الشرعي، لان القبول بالدستور الجديد يكرس الاستبداد الذي ناضل الشعب لانهائه منذ ثمانين عاما، فمسايرة الحاكم تقوّيه وتضعف الموقف الشعبي، تعطي الشرعية للحاكم، وتسلب من الشعب حقوقه، توفر دعاية مجانية للنظام، وتوافق على تكميم افواه المواطنين. ان هذا أبعد ما يكون عن المطالب التي ضحي الشعب من اجلها وسقط الشهداء على طريقها. فالمجلس النيابي لن يكون ذا شأن ولا علاقة له بالممارسة الديمقراطية، لان اعضاءه لن يكونوا قادرين على تمرير اي قرار خارج ما تريده السلطة. فالتركيبة التي فرضها الحاكم في شكل مجلس شورى معين ومجلس نيابي منتخب (على غرار المجالس البلدية) لن توفر مجالا للتغيير او التطوير بل ستكون بوقا للنظام توفر له الشرعية وتجعل المطالبة بالدستور الشرعي بلا جدوى. لقد حان الوقت لاعلان موقف شجاع يفشل مخطط الحاكم الذي يشمل في بعض جوانبه «حرب ابادة» ثقافية محرمة دوليا. ومن الضروري اثارة الابعاد الخطيرة لهذا المخطط لان الصمت عليه سوف يؤدي الى تحقيق ما يريده الحاكم، وعندها سيكون الوقت قد فات. فالبديل لمقاطعة الانتخابات النيابية ليس العودة الى العنف، كما يشيع النظام، بل تمسك المعارضة بأهدافها وكياناتها وإطلاع العالم على الدعايات الجوفاء التي لا واقع لها. فما هو موجود اليوم في البحرين ليس سوى تكريس لاستبداد رهيب وتقنين لحالة غير ديمقراطية ووأد لمطالب شعب ضحي من اجلها عقودا. ان الطريق واضح، فمن يريد الانسياق مع مشروع الحاكم فسوف يجد نفسه اداة تكرس ذلك الاستبداد، ووسيلة لضياع الحقوق، وعنوانا لاستسلام غير مبرر، وانخداعا بشعارات جوفاء، اما الذين يرفضون الانسياق معه فسوف يصنعون المجد لهذا الشعب ويستعيدون حقوقه طال

لماذا نرفض المشاركة في الانتخابات القادمة ؟

في ما يلي نص الجزء السياسي من خطبة الجمعة الأستاذ : عبدالوهاب حسين بتاريخ ١٧ / ٥ / ٢٠٠٢م

أنا أرى ضرورة عدم المشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة ، وذلك للأسباب التالية:

أولا: الانقلاب على الدستور الشرعي ، وميثاق العمل الوطني ، والالتزامات والتعهدات التي أعطيت للشعب

ثانيا: أن الانقلاب المذكور صادر المطلبين الشرعيين الرئيسيين للانتفاضة الشعبية المباركة ، وهما تفعيل الدستور ، وإعادة الحياة البرلمانية ، فالدستور المنوح هو غير الدستور الشرعي، والبرلمان المطروح هو غير البرلمان المطالب به.

ثالثا: أن الدستور المنوح هو دستور غير شرعي، وأن المشاركة في الانتخابات البرلمانية هي بمثابة المصادقة على هذا الدستور، وإعطائه الشرعية.

رابعا: أن الدستور المنوح – في الوقت الذي سحب من الشعب الصلاحيات الدستورية التي أعطاها أياها الدستور الشرعي (دستور ٧٣) – طوقه ولم يسمح له بالتغيير من خلال الحياة البرلمانية، بل أن السلطة قد تتوجه لإضفاء الشرعية على الدستور الجديد، والانقلاب المذكور، من خلال البرلمان القادم.

خامسا: توجهات الشارع. التوجه العام للشارع هو الرفض، وأقدر بأنه يصعب جدا إقناع الشارع بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، وأقدر أيضا بأن المشاركة في الحياة البرلمانية بغير رضا الجمهور والشارع، سوف تكون له تأثيرات سلبية خطيرة على الوضع السياسي للجمهور، وعلى معنوياته وروحه الجهادية، وبل وحتى التأثير على حالته الإيمانية.

سادسا وأخيرا: أن قبول الشعوب بالأمر الواقع الذي يفرضه الحكام يؤدي أولا: إلى قتل الروح المعنوية والجهادية ؛ وقتل روح الرفض والإباء عند الشعوب، وثانيا: يؤدي إلى فساد الأنظمة والحكومات، وتخلف المجتمع والدولة. ولهذه الأسباب الستة نرفض – حسب رأيي – الدخول والمشاركة في الحياة البرلمانية القادمة. مطالب ستة

السؤال الثاني: ما هي المطالب الرئيسية للمرحلة ؟ وأذكر منها ستة مطالب.

المطلب الأول: العودة إلى الدستور الشرعي، وهو دستور ٧٣.

المطلب الثاني: رفض أي تعديل للدستور، يأتي عن طريق غير طريق الآلية الدستورية كما حددتها المادة ١٠٤ من دستور ٧٣.

المطلب الثالث: أن يكون المجلس المعين استشاريا فقط، وليست له أي صلاحيات تشريعية، لأن الصلاحيات التشريعية هي من اختصاص المجلس المنتخب، كما أنه ليس من حق المجلس المعين منع صدور أي قرار من السلطة التشريعية في المجلس المنتخب، ويقترح ألا يزيد عدد أعضاء المجلس المعين عن نصف أعضاء المجلس المنتخب.

المطلب الرابع: حسب ما جاء في ميثاق العمل الوطني، لا يكون الوزراء أعضاء في أي من المجلسين المعين والمنتخب، فميثاق العمل الوطني أشار إلى أن هناك مجلسين، مجلسا منتخبا ذا صلاحيات تشريعية، ومجلسا للشورى، والوزراء ليسوا أعضاء في أي من المجلسين.

صحيح أن دستور ٧٣ يشير إلى أن الوزراء أعضاء بحكم وظائفهم في المجلس الوطني، ولكن الميثاق الذي صوت عليه الشعب يقول بأن الوزراء ليسوا أعضاء في أي من المجلسين، وذلك من أجل فصل السلطات الثلاث.

المطلب الخامس: تحقيق المساواة بين المناطق في توزيع الدوائر الانتخابية، بحيث يكون التمثيل نسبيا حسب عدد السكان.

المطلب السادس: حل مشكلة البطالة، ويتعلق بها تحسين مستوى المعيشة، وذلك عن طريق وضع حد أدنى للأجور بعد احتساب تكلفة المعيشة، والمساواة بين المواطنين في الوظائف، وفتح أبواب الوظائف المغلقة في بعض وزارات ومؤسسات الدولة أمام بعض المواطنين، وهناك مطالب تكميلية تتعلق بالتجنيس، والمبعدين، وغيرها من المطالب. المعارضة أمام خيارين

السؤال الثالث: ما هي أبعاد المعارضة ؟ للمعارضة بعدان:

البعد الأول: أن تتحقق المطالب، وهو المأمول – إن شاء الله – وتحقيق المطالب يحتاج إلى أربعة عوامل أساسية:

العامل الأول: الرؤية الثاقبة والواضحة التي تبصر وتلامس حقائق الأمور.

العامل الثاني: إرادة التغيير الصلبة ذات النفس الطويل، التي تتغلب على عوامل الإحباط، والضعف، والترهيب والرغيب.

العامل الثالث: المشاركة الشعبية الفاعلة والصحيحة في التعبير عن آرائها وإرادتها ومواقفها، وأوكد بأن: الجمهور هو الرقم الصعب الذي من شأنه أن يشكل الكتلة الحرجة التي لا تقف دون تحقيق المطالب.

العامل الرابع: حسن إدارة عملية المعارضة، واستخدام الأساليب والوسائل السلمية، والآليات الصحيحة والمناسبة لتحقيق الأهداف، وهنا أذكر بالحالة التي كانت في أوائل التسعينات بعد أن طرحت العريضة النخبوية الأولى، حيث كان التصور بأن المطالب غير قابلة للتحقيق، وأنها صعبة المنال، وذلك ناتج عن عدم وضوح الرؤية، والخطأ في قراءة الواقع، ولكن بفضل الانتفاضة المباركة، أصبحت المطالب قريبة المنال، وكانت قاب قوسين أو أدنى من تحقيقها، وكادت أن تتحقق لولا الانقلاب، ورغم الانقلاب فإن التجربة أثبتت لنا بأن المطالب قابلة للتحقيق.

البعد الثاني: لو افترضنا جدلا بأن المطالب لن تتحقق، فهذا لا يدعونا للتخلي عن المعارضة، بل الاستمرار في المعارضة لتحقيق هدفين أساسين

الهدف الأول: المحافظة على الروح المعنوية، والروح الجهادية، وروح الرفض والإباء لدى الجمهور، والمحافظة على تماسكهم المادي والمعنوي، والمحافظة على وحدة الصف، وهو هدف مهم، ومطلوب بحد ذاته.

الهدف الثاني: أن نوقف الفساد عند أدنى حد ممكن، ولا نسمح له بالتطور، فإذا نحن لم نعارض فسوف يكون هناك فساد كبير، حسب القاعدة القرآنية الكريمة، كما في قوله تعالى (فلولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض) فعدم المعارضة يؤدي إلى الفساد الشامل، وينبغي أن نضع حدا لهذا

التركيبة الأمنية الهرمية للنظام

منذ اندلاع الانتفاضة المباركة في البحرين في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥، ونظام الحكم في البحرين يمارس قمعا رسميا مستمرا توقف قليلا بعيد التوقيع الشعبي على ميثاق العمل الوطني فبراير.٢٠٠١ وفي ظل تصاعد الانتفاضة المباركة في البحرين والحكم يحاول إخمادها بشتى الوسائل، لكنه لم يفلح لدرجة أنه في بعض المراحل قام باستخدام قوات الجيش لقمع الحركة الشعبية. وقد استعان نظام الحكم في البحرين في بداية الانتفاضة بقوات أمن من السعودية لمساعدته، إلا أن ذلك لم يفلح أيضا. وقد حاول رئيس وزراء البحرين قمع الانتفاضة بكل ما أوتي من قوة يمتلكها من خلال وزارة الداخلية التي كان يسيطر عليها، ولم يفلح كذلك. واعتمد نظام الحكم في البحرين على استنفاد ما هو موجود لدى مهندس القمع والتعذيب البريطاني إيان هندرسون، إلا أنهم لم يتمكنوا من قمع الانتفاضة حتى باستخدام أقسى عقلية قمعية عرفها تاريخ البحرين الحديث. وتحولت الانتفاضة في البحرين إلى هاجس يقلق آل خليفة وينذرهم بالخطر. وقد كان ولي العهد في ذلك الوقت (الملك حاليا) يمتلك علاقات قوية تربطه بالأجانب الذين أشاروا عليه بإنشاء ما يعرف الآن بقوات الحرس الوطني والتي تتبع سلطتها مباشرة لحاكم البلاد.

ومع رحيل أمير البلاد السابق الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، تطلع الحاكم الجديد إلى أن يؤسس لنفسه أساسا أكثر قمعا من سابقيه، وأدرك أن ذلك لا يتحقق ما دامت البلاد تعيش وضعا أمنيا مضطربا ولربما يفشل هذا الوضع كل مخططاته من إنشاء قوات قمع هيكلية أكثر فتكا مما هو موجود، فلجأ إلى تلميع صورته باستحداث إجراءات إصلاحية سطحية وصورية تعطيه ضوءا مفتوحا بعيدا عن الأنظار، وسط صمت وعدم اهتمام بما يعمله من المعارضة الشيعية.

ولكي يحصل على الصمت من الغالبية الشيعية فأنه لجأ إلى إرضائها عن طريق عدة أساليب في محاولة منه لصرف أنظارها عن قوة الردع الهيكلية التي يحاول بناءها، ومع مطالبة المعارضة الملحة والشديدة بحل جهاز أمن الدولة إلا أنه حافظ عليه وعلى مسؤوليه وجلاديه، وحوّله الشهر الماضي الى وزارة مستقلة بنفسها، وبرغم ضغط القوى الشعبية لمحاكمة جلادي الحقبة السابقة فقد أبقى عليهم، وبعد أن أصبح الجلاد المعرف عادل فليفل باهظ التكلفة من الناحية الاعلامية والسياسية سهل مهمة خروجه من البلاد مدعيا العديد من الأعطال الأمنية التي صاحبت خروج العقيد من البلاد. ومع تخلص الملك من إحدى معوقات حل وتعديل جهاز أمن الدولة بادر بسرعة فائقة في وسط البهرجة الإعلامية وفوضى الانتخابات البلدية لتعديل التركيبة الهرمية لأجهزة القمع في الدولة فقام بحل جهاز أمن الدولة وتحويله إلى جهاز الأمن الوطني (المخابرات) وأخرجه من وزارة الداخلية ليجعل رئاسته بيد رئيس الوزراء مباشرة مقللا بذلك من أهمية وزارة الداخلية التي كانت ترتكز أساسا على جهاز المخابرات فيها والذي يشكل عمودها الفقري.

من المعروف أن غالبية السكان في البحرين يطالبون بتوظيف أبنائهم في وزارتي الدفاع والداخلية المحرومين منها. وبهذه الطريقة فقد بنى الملك البحريني لنفسه سلطة هرمية متسلسلة كالتالي: أولا: الحرس الوطني (تابع للملك شخصيا)، ثانيا: جهاز الأمن الوطني (المخابرات) كرتبة ثانية ويتبع لرئيس الوزراء أي كان حاليا وفي المستقبل، وفي الرتبة الثالثة يأتي الجيش، وفي الرتبة الرابعة وزارة الداخلية. وبعد هذا الترتيب الهرمي يمكن للملك أن يسمح للمطالبين بالعمل في تلك الوزارات لأن أمن العائلة الخليفية ليس في يد الجيش ولا وزارة الداخلية بل لديهم سلطات أرفع من الجيش والداخلية تستطيع التدخل متى ما لزم الأمر لحل وتركيب أي كتيبة عسكرية أو وحدة من وحدات الداخلية. .وكما يتضح من الصورة فأن العقلية القمعية التي تسيطر على تفكير الحكم في البحرين هي التي تتحرك على أرض الواقع واستكمال بناء الهيكلية اللازمة هو الهاجس الأساسي المحرك لما سماه ملك البلاد بمشروع الإصلاح السياسي. ويبدو أن هذه التركيبة لن تحصل على تسليط الضوء اللازم من قبل المعارضة المشغولة بنتائج الانتخابات البلدية والتمهيد لموقفها غير المحدد من انتخابات المجلس النيابي. ولكي يتم استكمال صورة الأجهزة الأمنية في البحرين بقوة فقد تم وضع شخص تنقل بين المناصب الإدارية بكثرة، وله باع طويل في جهاز المخابرات، وكان أحد أعضاء ما سمي بلجنة التحقيق المكونة من ١٥ ضابطا. أما ما لا يعلمه الكثيرين فأن عبد العزيز عطية الله هو المسئول الرئيسي سابقا عن ملفات المبعدين، والمقيمين خارج البحرين سواء للعمل أول الدراسة. مما يوحي أن عملية استكمال الملفات الناقصة وبناء قواعد بيانات جديدة هو الشغل الشاغل للجهاز الجديد القديم.

ملاحظات حول الانتخابات البلدية والنيابية

بعد انتهاء انتخابات المجالس البلدية يمكن ملاحظة عدد من الامور:

١ – من الملحوظ بشدة أن لدى التيار الإسلامي في البحرين (الشيعي والسني) قوة كبيرة قادرة على توجيه الرأي العام والاستفادة من طاقاته إذا ما أرادوا ذلك، وبدا ذلك واضحا من خلال الحملات الدعائية المنظمة بشكل كبير إذا ما قورنت بأي نوع من الترتيبات السابقة لها. وقد كانت الحملات الدعائية للمرشحين أشبه بالحرب التي تمت ممارستها لأنجاح مرشحي التيار الإسلامي على منافسيهم من خارج التيار الإسلامي خصوصا وعلى المستقلين عموما، حيث أنه لم ينجح أي من المستقلين في الدورة الأولى من الانتخابات.

ويبدو بوضوح أن التيار الإسلامي الشيعي في البحرين يمتلك قوة كبيرة لا يتضح أن قياداته ورموزه قادرون على استغلالها استغلالا جيدا في رفع مطالب الشعب والحصول عليها. ونأمل أن تعطي هذه النتائج القيادات الداخلية الثقة اللازمة لطرح برامج ومشاريع طموحة تمكنهم من توجيه الطاقات والاستفادة منها.

ثانيا: التحالفات وجمع الأصوات في اتجاه واحد.

وضحت بشدة قدرة التيار الإسلامي الشيعي في البحرين على التعالي على الخلافات الموجودة بينهم وجمع الرأي حول مرشحين لا يمتلكون القبول القوي في بعض المناطق.

إلا أن عدم وجود أشخاص أكثر قبولا هو الذي جعل من التيار الشيعي من التعالي على الخلافات وتوجيه الآراء حول مرشح واحد يتم انتخابه من قبل الناخبين في دائرته.

وبرزت جمعية الوفاق الإسلامية كلاعب أساسي يحرك الأمور بقوة على أرض الواقع وإن كان الثمن المدفوع من قبل جمعية الوفاق للفوز هو أكبر مما تستحقه الانتخابات ذاتها.

ملاحظات
على قرار الدخول في الانتخابات النيابية

بعد الانتهاء من الانتخابات البلدية الشهر الماضي، يجري الحديث الآن في المجالس والمؤسسات والجمعيات عن الانتخابات النيابية المقبلة وعن السلبيات التي لازمت الانتخابات البلدية والتي يجب تلافيها في انتخابات أكتوبر وكأن القرار الشعبي بالدخول في الانتخابات النيابية قد حسم بالايجاب.

لدى البعض، فان الدخول في الانتخابات النيابية سيكون فرصة للبروز ونوع من الهيبة والمقام. لدى البعض الآخر، هي الفرصة التي ناضل من أجلها ولا يمكن تفويتها تحت أي سبب، ولدى آخرين فرصة لبروز تيار على آخر، وآخرون يرونها منصة للتقدم عبر ترشيح المرأة. انها لدينا أيضا فرصة ولكنها تختلف لما سيأتي.

طوال العقود الماضية، جاهد شعب البحرين من اجل حياة حرة عزيزة وعيش كريم عبر ضمانات تحكمها العقود والمواثيق التي تحكم الشعوب. لم يكن يرضى بالحكم القبلي، الذي فيه رئيس القبيلة واتباعه هم الكل في الكل ولا وجود لأحد غيرهم. ولم يكن يرضى بالحكم الفرعوني الذي يملك الأرض ومن عليها. ولم يكن يرضى بالحكم الاستبدادي الذي يصادر حق الآخرين في الوجود والمشاركة والتعبير. بل كانت لهذا الشعب مطالب تمثلت في الآتي:

١ – تفعيل دستور ٧٣ كوثيقة تعاقدية بين الحاكم والمحكوم.

٢ – عودة الحياة البرلمانية كتمثيل لصوت الشعب ورقابته من دون تدخل أو مصادرة أو مشاركة من أحد.

٣ – توفير الحياة الكريمة عبر رفع مستوى الدخل واحترام حقوق المواطن وتوفير أجواء الحرية والكرامة.

لم يجد العالم المتحضر أية غرابة أو استحالة في تحقيق هذه المطالب ولم يجد بدًا من نصر ودعم قضية هذا الشعب الذي يناضل من اجل حقوقه المشروعة.

وتساؤلنا الآن وبعد رحيل الأمير السابق وتولي نجله مقاليد الحكم وتنصيب نفسه ملكا للبلاد، ماذا تحقق من المطالب أعلاها؟

هل تم تفعيل الدستور الشرعي ؟

القاصي والداني، الصغير والكبير، العدو والصديق يعرف تماما ما حدث لدستور ٧٣ الذي لا ذنب له سوى انه جاء تعاقديا بين شعب البحرين وأمير البلاد وعزز الوجود الشعبي وفصل بين السلطات و أكد على حقوق المواطنين. هذه كانت قائمة جرائم دستور ٧٣ وقد حكم عليه حاكم البلاد بالإعدام عند ما قدّم وثيقة أعدها "خبراء" أجانب على أنها دستور جديد. هذا الدستور يفتقد للصيغة التعاقدية ولا يمكن القبول بها تحت أي ظرف. فكما جاء الحاكم في ١٤ فبراير ٢٠٠٢م بهذه الوثيقة وسماها الدستور الجديد، فيمكن له أو لمن سيأتي بعده اتباع نفس الأسلوب. ولا يوجد اكثر مهانة لشعب يقبل أن تسمى هذه الوثائق عقودا باسمه ولم يكن له دور فيها البتة.

كما أنه لا يمكن تغيير هذه الوثيقة أو ما يسمى بدستور المملكة إلا إذا ارتضى الملك الذي له الكلمة الفصل في المحكمة الدستورية التي تفصل في موضوع التغييرات الدستورية. وهذه محاولة لوصد الباب أمام أي توجه لتغيير الدستور الملكي من داخل المجلس وهذه ترد على من يعتقد بإمكانية التغيير من الداخل ومن تحت قبة البرلمان. وعليه فان التغييرات التي أحدثها الحاكم في الدستور كرست سلطته ونفوذه وقلصت الدور الشعبي.

هل ستعود الحياة البرلمانية؟

كان واضحا للجميع بأن الآلية التي اتبعت كانت تستهدف المطلب الثاني وهو مشاركة الشعب في صنع القرار وكانت محاطة بسياج دستور ٧٣ الذي ضمنها. وحتى يمكن كسر هذا السياج لا بد من تغيير الدستور بالطريقة التي حدثت، ولأن تغييره بالطريقة الدستورية والشرعية معناه أن يكون للشعب دوره وكلمته منذ البداية، وهذا ما لم يكن هدفا فعليا عند الحاكم والدليل عليه تغييب الدور الشعبي في صياغة الدستور! وكذلك في المجلس الوطني كما سيوضح لاحقا.

كان ذلك جليا أيضا أبّان حياة الأمير السابق عند ما طرح مشروع مجلس الشورى في قبال المجلس النيابي بعد تقديم العريضة الأولى.٩٢ ومع استمرار الضغط الداخلي والخارجي، طرح رئيس الوزراء في السنوات الأخيرة(٩٦–١٩٩٨م) فكرة انتخاب عدد معين من مجلس الشورى في الدورات المستقبلية. وجاء الحاكم الجديد ليتبنى هذه الفكرة ويطورها ويحاول أن يضرب عصفورين بحجر. فالمطروح حاليا من مجلسين (معين ومنتخب) في مجلس واحد يخدم هذا التوجه. فلا صوت يعلو للمجلس المنتخب فهو جزء من "مجلس وطني" و لا تعدو ملاحظاته عن كونها اقتراحات لا يمكن أن تتخطى عتبة "المجلس الوطني" ما لم يسمح لها المجلس المعين.

وعليه فقد أصبح المجلس المعين هو صاحب الصلاحية وصاحب الكلمة الفصل. فأين صوت الشعب الذي انتخب حتى تكون كلمته هي الفصل؟ فبالتركيبة الحالية، وحتى لو تم تقليص عدد أعضاء المجلس المعين كما يروج له البعض في هذه الأيام، يبقى دور المجلس المنتخب ثانويا والأمر الآخر أن الفصل في أي موضوع يتم دائما باجتماع المجلسين تحت قبة واحدة ليندمجوا في مجلس واحد (منتخبين ومعينين) ليمثلوا الشعب ويشترك الجميع في التصويت ويصبح العضو الذي لم يختاره الشعب، هو ممثلا له باختيار الحاكم. فأين التمثيل الحقيقي للشعب واستقلالية قراراته؟

وقد يقول قائل بأن هذه خطوة للأمام ويجب أن نساعد الحاكم في هذه التجربة. و ردّنا بأن في هذا القول استقاص من قدرة هذا الشعب ووعيه وأن شعبنا الواعي يستحق اكثر من أن يكون حقل تجارب وان هذا الشعب الذي خاض التجربة البرلمانية في اوائل السبعينات لقادر وبكل كفاءة أن يخوض غمارها بنجاح مرة أخرى. الأمر الآخر، نحن لا نرى بأن هناك أي معوقات لتطبيق التجربة الصحيحة مرة واحدة على غرار ما حدث في السبعينات أم أنها أزمة ثقة بقدرة هذا لشعب.

والأمر الأخير والمر في هذا الجانب هو ما هي الضمانات لتعديل وتطوير التجربة؟

فالحاكم والنظام قد وعد وأكد في أكثر من موقف ومقام على أن دستور ٧٣ سيكون هو المرجع وسوف لن يمس الا بالآلية الدستورية، فمن انتهك حرمة هذ العقد الشعبي؟

والحاكم والنظام قد أكد بأن المجلس المنتخب هو صاحب التشريع وأن المجلس المعين للاستشارة فقط، فمن غير هذه المقولة الموثقة رسميا وشعبيا؟

أبعد كل الوعود على المستوى الخاص مع المسئولين وعلى المستوى العام من خلال وسائل الاعلام المختلفة، هل يمكن أن نثق بوعد جديد؟ هل يلدغ هذا الشعب الواعي من نفس الجحر مرة أخرى.

وبعد كل هذا، وعلى افتراض أنه تم تعديل السلبيات اعلاها، أين الحاكم والنظام من التوزيع الطائفي الذي كان واضحا في الانتخابات البلدية السابقة. أليس المراد منه الاقصاء والابعاد وتحجيم للتمثيل الشعبي الحقيقي؟ فبماذا يفسر التجنيس ومحاولة تغيير التركيبة السكانية؟ وبماذا يفسر السماح لأعضاء قوة الدفاع من المشاركة في الدور الثاني من الانتخابات البلدية برغم تعارض ذلك مع قانون وزارة الدفاع وسريان ذلك المنع على منسوبي وزارة الداخلية والحرس الوطني وكل العسكريين. وبماذا يفسر منع شريحة كبيرة من المواطنين من العمل في وزاراة الداخلية والدفاع والحرس الوطني؟

أن ذلك التضييق على شرائح من المجتمع دون اخرى يقصد به زرع روح الطائفية وخلق فجوات بين المواطنين واضعافهم وخلق ولاءات غير طبيعية وولاءات غير تلك المحسوبة على الوطن.

مع كل هذه التوجهات البغضاء ومع علم الحاكم والنظام بها، ومع التغييب المقصود للدور الشعبي وتكريس لسلطات الحاكم يصبح التعاطي مع مسألة الدخول في الانتخابات النيابية في أكتوبر القادم صعبة جدا بل مستحيلة خصوصا مع عدم وجود معطيات عملية حقيقية تنفي ما أشير اليه سابقا.

صدر المرسوم الملكي التالي بتعيين عدد من المواطنين في مناصب عليا. ويعكس المرسوم تكريسا للطائفية المقيتة في البلاد:

اصدر صاحب العظمة الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة ملك مملكة البحرين مرسوم رقم /١٧/ لسنة ٢٠٠٢ بتعيين وكلاء مساعدين ومدير عام بدرجة وكيل وزارة مساعد فى وزارة الاعلام.

وجاء فى المرسوم انه يعين الدكتور عبدالله عبدالرحمن يتيم وكيل وزارة مساعد للمطبوعات والنشر ٠ ويعين الشيخ خليفة بن عبدالله بن محمد ال خليفة وكيل وزارة مساعد للاعلام الخارجى٠

وتعين الشيخة مى بنت محمد بن ابراهيم ال خليفة وكيل وزارة مساعد للثقافة والتراث الوطني٠

كما جاء فى المرسوم انه يعين السيد مبارك سعد العطوى وكيل وزارة مساعد للسياحة ويعين السيد عيسى احمد حسن ابراهيم وكيل وزارة مساعد للشئون الادارية والمالية ويعين السيد خالد عبدالله الزيانى مدير عام ورئيس تحرير وكالة انباء البحرين بدرجة وكيل وزارة مساعد.

حوادث في شهر

× اختطفت «فرق الموت» الحكومية في ٢٨ مايو بالساعة الثامنة و الربع صباحاً السيد جاسم أحمد سلمان البالغ من العمر ٣٨ عاماً كان في طريقه إلى عمله. وقد اقتيد المواطن مكبلا ومعصوب العينين الى مبنى التحقيقات حيث اخذوا يحققون معه حول دوره في التظاهرات ضد الولايات المتحدة ومارسوا معه التعذيب الوحشي لمدة ساعتين، ثم تركوه في العراء. وقد أخذ الى المستشفى حيث فحصه الدكتور علي العكري واكد تعرضه للتعذيب. وشوهدت على جسده آثار الضرب الشديد على اماكن مختلفة . وقال الدكتور علي العكري للحاضرين بأن الاصابات طرية جدا ولا يمكن أن تكون ناتجة عن حادث وانما نتيجة الضرب بالعصي أو الانابيب البلاستيكية. فهناك احمرار شديد على كامل الاليتين وعلى راحة القدمين، وهناك اثار في الوجه مما يبدو اثر ضرب الوجه بالجدار. كذلك هناك كدمات ورضوض في العضلات في مناطق مختلفة من الجسم.

وفي اليوم التالي قامت «فرق الموت» الحكومية بالاعتداء على الدكتور علي العكري في مكتبه، حيث تعرض للضرب المبرح على يدي احد افرادها قبل ان يغادر المكان. ورفضت الحكومة التحقيق في هذه الجريمة البشعة.

× تم استدعاء الشيخ علي بن أحمد الجدحفصي من قبل المخابرات مرتين، وذلك بعد مشاركته في المسيرة التي نظمت في أربعينية الشهيد محمد جمعة قرب السفارة الأمريكية، وتعرض للتهديد والابتزاز بسبب محاضراته ومواقفه.

× في صبيحة يوم الأحد ١٩ مايو ٢٠٠٢ اعتصم أكثر من مائتين وخمسين طالباً في حرم جامعة البحرين بالصخير، وقد احتشد الطلبة وسط حضور أمني مكثف معبرين من خلال اللافتات المرفوعة عن احتجاجهم على لائحة مجلس طلبة جامعة البحرين الذي تم العمل به قبل أسبوعين

× في صبيحة يوم الأحد ١٩ مايو ٢٠٠٢ اعتصم أكثر من مائتين وخمسين طالباً في حرم جامعة البحرين بالصخير، وقد احتشد الطلبة وسط حضور أمني مكثف معبرين من خلال اللافتات المرفوعة عن احتجاجهم على لائحة مجلس طلبة جامعة البحرين الذي تم العمل به قبل أسبوعين، وخلال اللافتات التي غطت احتشاد المعتصمين استنكر الطلبة آلية إقرار لائحة المجلس التي استبعدت إشراك الطلبة في الصياغة والإقرار، كما احتج المعتصمون على سحب اللائحة لكل صلاحيات المجلس الطلابي الخاصة بإدارة شؤونه وإصدار القرارات، واستغرب الطلبة كذلك طرح مشروع المجلس مع نهاية العام الدراسي وهو ما لا يسمح لهم بمناقشة المشروع واللوائح الخاصة به ولا يعطيهم المجال لترتيب شؤونهم الخاصة بالقوائم الانتخابية والعمل الانتخابي.

× اعتصم في ٤ مايو الماضي حوالي ٣٠ شخصا امام مقر شركة البحرين للاتصالات السلكية واللاسلكية (بتلكو) في المنطقة الدبلوماسية في المنامة احتجاجا على استمرار اغلاق بعض المواقع البحرينية على شبكة الانترنت. وتصدر الاعتصام الذي نظم لمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة المشرفون على هذه المواقع التي تم حجبها وبينهم الناشط عبد الوهاب حسين ونائب رئيس جمعية الوفاق الوطني الاسلامية حسن مشيمع وعدد من الصحافيين.

وقالت جمعية الوفاق الوطني الاسلامية في بيان لها بالمناسبة: « ان جمعية الوفاق الوطني الإسلامية تطالب وزارة الإعلام برفع يدها عن المواقع الإلكترونية المغلقة وكذلك رفع وصايتها على الكتاب والصحفيين وكل من له وجهة نظر يريد أن يعبر عنها من خلال الإذاعة المرئية

جدلية ميزان القوي في الساحة السياسية

من يقرأ واقع القوى السياسية في البحرين ويقيس الظروف التي تحيط بمختلف التيارات والأطياف السياسية يرى أن المعارضة التي كانت متماسة في أيام النضال والتحرك تحت شعار دستور ٧٣، كانت متوحدة في الهدف الذي من أجله ضحى أتباعها ومؤيدوها.، فقد كانت القوى الوطنية والأسلامية تعيش الجرح نفسة وتنسق فيما بينها أمام بطش النظام وقانون أمن الدولة لتعطي مثلا رائعا في الوحدة والتماسك، ومن ذلك أصبح النظام ضعيفا وهو يفتش عما يفكك هذا الترابط، فلا الطائفية، ولا الإرهاب ولا اساليب القمع الاخرى استطاعت أن تثني من عزيمة التنسيق بين القوى المختلفة، لأن النظام لم يفتك ولم يبطش فقط بطائفة او تيار او لون واحد فقط بل بكل من يعارض ويطرح رأيه مطالبا بالحرية وتطبيق القانون.

واليوم بعد أن عجز النظام بآلة بطشه ومعذبيه من تركيع الشعب، لجأ إلى المناورات السياسية التي ظاهرها السلام والحرية والإنفتاح والقانون، وباطنها الأستبداد والجبروت المقنن، واستغل النظام الظروف التي خلقها والتي ادت الى تغير مواقف البعض ليطرح مشروع الميثاق الوطني ليصادر به كل ارادة الشعب ويسلب منه كل صلاحية التشريع والمحاسبة ويأتي بدستور جديد مسخ به كل القوانين والمواد التي كانت توفر قدرا من الحرية والحماية للشعب وفق دستور ٧٣.

وهنا يطرح السؤال التالي: هل مخازن القوى الشعبية أصبحت في الموازين العقلانية ضعيفة لا تقوى على الصمود أمام رفض المشروع، والتحرك من جديد ؟ هل أصبح الشعب لا يطيق سماع الحديث عن التعذيب والسجون بحيث استكان وتبددت إرادته؟ هل التفرق في جمعيات سياسية متعددة وتيارات متباينة أدى الى الضعف وعدم القدرة؟ لتنطلق الكلمات التي تنادي بالعقلانية والموضوعية في مقاييس القوى وحساباتها لتقول أن الظرف الموضوعي يحتم عدم الصدام والقبول أو التماشي مع المشروع؟

ربما من يفكر ذلك هو من اعتاد الوقوف أعلى التل، أو الذي هرم الصبر والثبات لديه لتنطلق التبريرات من واقع ما يعيش، وعندما تدرس واقع الأمة ترى أن مكامن القوة مازالت ثرية تنتظر من يحركها والشرارة التي توقدها، فكيف نقرأ تفاعل الشارع والشعب مع انتفاضة القدس والحدث بفلسطين حتى كادت المسيرات والمظاهرات يوميا تفوق مسيرات الأرض المحتلة بفلسطين، وأصبحت البحرين من أكثر الدول تعاطفا وحركة ونزولا في الشارع دعما لفلسطين؟ ولعل سقوط الشهيد محمد جمعة الشاخوري، برصاص قوات الشغب وهو يؤدي واجبه في التظاهر السلمي أمام السفارة الأمريكية كأول شهيد في الوطن العربي والإسلامية خارج فلسطين أعطى ضوءا كاشفا لنقاط القوة عند الشعب، الذي تفاعل بحماس منقطع النظير في تشييع جثمانه الطاهر، وفي اقامة الفاتحة ليدلل على أن الطاقة الكامنة في داخله ما تزال قوية ومستعدة للانطلاق.

وثمة حقيقة أخرى يمتلكها الشعب في البحرين وهي انفتاحه على السياسة وثقافته التي تمكنه من أن يكون فريدا في المقاييس التي ترى أن الشعوب الاخرى في الدول العربية مازالت تعيش واقعا أسوأ مما يعيشه الشعب في البحرين. وبالتالي فان قبول ما هو متاح أفضل من الإصرار على ما هو غير متوقع التحقيق،وتغفل هذه القراءة أن هذا الشعب هو الذي تحرك منذ بداية القرن العشرين وأيام الأستعمار البريطاني مطالبا بدولة القانون والحرية، بحيث مكنت له رصيدا من النضج والثبات ورثه جيلا بعد جيل حتى انطلقت الانتفاضات في كل عقد من عقود القرن الماضي.

كيف نقرأ حضور الشعب جماهيريا يوم أن انقلب الأمير على الدستور في ١٣ فبراير٢٠٠٢ حيث احتشد الناس في تلك الندوة الفريدة بقاعدة النادي الأهلي، و يوم الجمعة في صلاة الجمعة بجامع الدراز مفتشا عن موقف صمودي يعطيها جرعه من الأمل بأن النضال والتضحيات والشهداء لم تذهب سدا، وأن القيادات ستقرأ غايات الناس وتمنياتها لتصر على تحقيقها.

ومن المفارقات أن نسمع اصواتا تقول أن رفض المشروع أو الأعتراض عليه يعني الرجوع إلى العنف والسجون، ان النظام هو من أحتفظ بطاقمه من المعذبين والجلادين أمثال خالد العريفي، عيسى النعيمي، عدنان الظاعن، خالد الوزان، المعاودة، وغيرهم من جهاز التعذيب حيث أصبح يلوح بهم النظام لكل من يعترض عليه في مشروعه، وليس الشعب الذي يبادر إلى العنف والمواجهة، لان الشعوب لا تملك آلات الفتك والتعذيب، بل تملك الأرادة القوية التي تتحطم عليها أدوات البطش والتنكيل.

هنا لابد من التأكيد على أن الشعوب اذا أجمعت فلن تجمع على شيء ضد مصالحها لانها تنطلق عفويا وبحالة لا شعورية في غريزة انسانية نحو مصالحها، وقراءة أن الغالبية لا تؤيد الدخول في البرلمان والمضي في المشروع ما لم يحقق الحد الادنى من الحقوق تعطي علامة أن القوى الشعبية باقية ومتحركة نحو مطالبها العدالة خلف القيادة لتحقق لها ذلك.

لن أشارك

حقي مسلوب في وطني
و دمي مهدور
كيف أشارك؟!
ألأجل الكرسيّ أقول الزور؟
ام من اجل المال؟ فحالي مستور
كيف أشارك؟!
كي أعطي البيعة للسارق
كي أبصم اقرارا للظالم
او أشهد زورا؟
آه من قول الزور
آه من قول الزور

كيف أشارك؟
سلبوني حق التشريع
أعطوني مجلس تصفيق
قد يحوي بضع عمائم
ورموزا ما عادت تبصر نور
كيف أشارك
حلمي في بلدي قد تاه
ما بين نظام التعذيب.
وكلب يفغر فاه
وبيانات فارغة
فيها تصفيق للحاكم
واوامر بالطاعة للظالم
وشعارات جوفاء كليل
تأتينا ناطقة بفجور
كيف أشارك
أعطي صوتي من يخدعني
سيرصف أرض الشارع
وينظف دكان البائع
ويعمل في الوقت الضائع
ويعاضد حكام الجور
كيف أشارك؟
هذا مجلسكم
خلّوه لكم
ناموا فيه بكل سرور

اعطوني حقي في التشريع
كفوا عني كيد الظالم
و اعيدوا الدستور بلا تحريف
وأقيموا العدل بحق الشعب
و ازيلوا عني التعتيم
كي أسمع قول الحق صريحا
عندئذ سأشارك
اني لن أخدع بعد اليوم
سأطالب بالدستور